

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 494 @ قِسْمًا مِنْهُ ؟ وَيُرَى فِي هَذَا أَيْضًا الصُّورُ الْخَمْسُ السَّتِي
مَرَّتْ أَنْفًا . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا قَالَ الْمُسْتَأْجِرُ لِلصَّبَّاحِ إِذَا
صَبَغْتَ الثَّوْبَ بِهِذَا النَّوْعَ فَلَاكَ ثَمَانُونَ قِرْشًا وَبِالنَّوْعِ
الْفُلَانِيِّ الْآخِرِ خَمْسُونَ أَمَّا إِذَا صَبَغْتَهُ بِاللَّوْنِ الْفُلَانِيِّ فَلَاكَ
أَرْبَعُونَ قِرْشًا (الْهِنْدِيَّةُ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ، الدَّرُّرُ الْمُتَقَيِّ
) . فَإِذَا لَمْ يَصْبِغْهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ يُجْبَرُ عَلَى صَبَاغَتِهِ .
وَأَمَّا بِالثَّلَاثَةِ الْأَنْوَاعِ فَغَيْرُ مُمَكِّنٍ وَيُلَاحِظُ هُنَا أَيْضًا
خَمْسُ مَسَائِلَ . أَوَّ لَوْ اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا مِنْ آخِرِ بَشَرِطٍ أَنْزَهُ إِنْ
اسْتَعْمَلَهُ لِلْعِطَارَةِ فَعَلَايِهِ أَنْ يَدْفَعَ مِائَةَ قِرْشٍ وَإِنْ
اسْتَعْمَلَهُ لِلْحَدَادَةِ فَعَلَايِهِ مِائَةُ وَخَمْسُونَ قِرْشًا . فَأَيُّ
الْعَمَلَيْنِ عَمِلَ فِي الْحَانُوتِ الْمَذْكُورِ يُعْطَى أُجْرَتُهُ السَّتِي
شُرِطَتْ فَإِذَا اشْتَغَلَ بِالْعِطَارَةِ لَزِمَهُ مِائَةُ قِرْشٍ وَإِنْ اشْتَغَلَ
بِالْحَدَادَةِ فَمِائَةُ وَخَمْسُونَ قِرْشًا (الطُّورِيُّ) . هَذَا مِثَالُ
لِتَرْدِيدِ الْعَامِلِ وَإِذَا لَمْ يَسْتَعْمَلْهُ وَلَا لِعَمَلٍ مِنْهُمَا لَزِمَهُ
عَلَى قَوْلِ أَقْلٍ الْأَجْرَيْنِ وَعَلَى آخِرِ نِصْفُ مَجْمُوعِ الْأَجْرَيْنِ .
وَلَكِنْ كَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا اسْتَعْمَلَهُ نِصْفًا لِلْعِطَارَةِ وَنِصْفًا
لِلْحَدَادَةِ أَوْ نِصْفَ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ لِلْعِطَارَةِ وَنِصْفَهَا الْآخِرَ
لِلْحَدَادَةِ ، وَيُلَاحِظُ هُنَا سِتُّ مَسَائِلَ أَيْضًا . وَقَدْ أُشِيرَ إِلَى
هَذَا الْمِثَالِ فِي الشَّرْحِ بِرَقْمِ اثْنَيْنِ . كَذَلِكَ يَكُونُ الْحُكْمُ
عَلَى هَذَا الْمِنْذُورِ فِي أَرْضٍ اسْتُؤْجِرَتْ عَلَى أَنْ يَكُونَ بِكَذَا إِذَا
زُرِعَ النَّوْعُ الْفُلَانِيُّ مِنَ الْحُبُوبِ فِيهَا وَبِكَذَا إِذَا زُرِعَ نَوْعُ
آخَرُ (الْهِنْدِيَّةُ وَالْبِرَّازِيَّةُ) . لَكِنَّهُ إِذَا لَمْ يَزُرَعْ أَحَدُ
النَّوْعَيْنِ لَزِمَهُ أَقْلُ الْأَجْرَيْنِ أَوْ نِصْفُ مَجْمُوعِهِمَا . أَمَّا
زَرَاعَتُهَا كُلُّهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بِالنَّوْعَيْنِ فَلَا يُمْكِنُ وَلَكِنْ
كَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا زُرِعَ نِصْفُ مِنْهَا بِنَوْعٍ وَالنَّصْفُ الْآخَرُ بِآخَرَ
؟ وَفِي هَذَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ أَيْضًا . (3) وَكَذَا لَوْ اسْتُكْرِيَتْ
دَابَّةٌ بِشَرِطٍ إِنْ حَمَلَتْ حِنْطَةً فَأُجْرَتُهَا أَرْبَعُونَ قِرْشًا وَإِنْ

حَمَلَاتٍ حَدِيدًا فَسَيَتُّونَ قِرْشًا فَإِنَّ حَمَلَاتٍ حِنْطَةً لَزِمَ أَرْبَعُونَ
قِرْشًا وَإِنَّ حَمَلَاتٍ حَدِيدًا فَسَيَتُّونَ قِرْشًا ، وَإِنَّ لَمْ تَحْمِلْ شَيْئًا
مِنْ ذَلِكَ وَأَخْضَرْتَ (قُفْ لَا) لَزِمَ أَقْلٌ الْأَجْرَيْنِ أَوْ نِصْفُ
مَجْمُوعِهِمَا ، وَإِنَّ حَمَلَهَا مِنْ الْاِثْنَيْنِ فِي مُدَّةِ الْحَمْلِ لَزِمَ
أَكْثَرُ الْأَجْرَيْنِ ، أَمَّا إِذَا حَمَلَهَا مِنْ الْاِثْنَيْنِ فِي آَنٍ وَاحِدٍ ،
نِصْفُ الْحَمْلِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَنِصْفُهُ مِنَ الْحَدِيدِ فَكَيفَ يَكُونُ
الْحُكْمُ ؟ وَيُلَاحَظُ فِي هَذَا أَيْضًا خَمْسُ صُورٍ أَمَّا إِذَا كَانَ
الْمَأْجُورُ كَمَا بَيَّنَّ أَنْفَاءً حَانُوتًا أَوْ دَابَّةً أَوْ أَرْضًا وَقَبَضَهَا
الْمُسْتَأْجِرُ وَلَمْ يَسْكُنْ الدَّارَ أَوْ لَمْ يَحْمِلْ الدَّابَّةَ أَوْ لَمْ
يَزْرَعْ الْأَرْضَ مُطْلَقًا ، أَيْ إِذَا لَمْ يَسْتَعْمِلْ الْحَانُوتَ لِلْعِطَارَةِ
وَلَا لِلْحِدَادَةِ وَلَمْ يَحْمِلْ عَلَى الدَّابَّةِ حِنْطَةً وَلَا حَدِيدًا وَلَمْ
يَزْرَعْ الْأَرْضَ شَيْئًا مِنْ إِمَّا كَانَ زَرَعَهَا لَزِمَهُ عَلَى الْقَوْلِ
الصَّحِيحِ أَقْلٌ الْأَجْرَيْنِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الزَّائِدُ مَشْكُوكًا فِيهِ
فَلَا يَلْزَمُ بِالشَّكِّ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ ضَرَرًا
مِنْ الْاِنتِفَاعِ بِأَقْلِّهِمَا ضَرَرًا قَالَ فِي إِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ فَإِنَّ
لَمْ يَسْكُنْ قَالَ بَعْضُهُمْ : يَسْتَحِقُّ الْأَقْلَّ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ بَيَقِينٍ
لِأَنَّ الزَّيَادَةَ إِنَّمَا تُسْتَحَقُّ بِاسْتِيفَاءِ مَنْفَعَةٍ زَائِدَةٍ وَلَمْ
يُوجَدْ ذَلِكَ فَوَجَبَ بِالتَّخْلِيَةِ أَقْلٌ الْأَجْرَيْنِ (الزَّيْلَعِي
وَالشَّيْلِي) ، وَيَلْزَمُ عَلَى قَوْلِ آخِرِ نِصْفُ الْأَجْرَتَيْنِ لِأَنَّ
الْمَأْجُورَ بِمَا أَزَّهْ قَدْ سُلِّمَ فَلَيْسَ الْاِنتِفَاعُ بِهِ بِشَيْءٍ أَوْلَى
مِنْ الْآخِرِ يَعْنِي يَلْزَمُ نِصْفُ أَجْرَةِ الْعِطَارَةِ وَأَجْرَةِ الْحِدَادَةِ
فِي الْحَانُوتِ وَنِصْفُ أَجْرَةِ تَحْمِيلِ الْحِنْطَةِ وَالْحَدِيدِ فِي
الدَّابَّةِ (الطَّوْرِي) .